الأمم المتحدة

E/C.20/2024/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2024
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

الدورة الرابعة عشرة

نيويورك، 7-9 آب/أغسطس 2024

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت*

المعلومات الجغرافية المكانية البحرية المتكاملة

المعلومات الجغرافية المكانية البحرية المتكاملة

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجه نظر لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعده الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، والذي سيُتاح باللغة التي قُدِّم بها فقط على الصفحة الشبكية ذات الصلة التي تتعهّدها اللجنة (https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/14th-session). واللجنة مدعوة إلى الإحاطة علما بالتقرير وإبداء رأيها بشأن التقدم الذي أحرزه الفريق العامل في تقديم التوجيه والتوعية وتعزيز تنفيذ الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية على الصعيد القطري.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الثالثة عشرة، المعقودة في الفترة من 2 إلى 4 آب/أغسطس 2023، المقرر 111/13، الذي رحبت فيه بتقرير الفريق العامل وبالجهود المثمرة والقيادة في مواصلة التوعية، وتوفير التوجيه، والتشجيع على توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وإمكانية الحصول عليها وتكاملها لما فيه فائدة المجتمع والبيئة والاقتصاد. واعتمَدَت اللجنة جزأي الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، وهما الجزء الأول – النظرة العامة الاستراتيجية والجزء الثاني – المسارات الاستراتيجية، وشجَّعَت الفريق العامل على تقديم دعم عملي للبلدان لتوسيع المسارات الاستراتيجية

* E/C.20/2024/1.

24-08889 (A) 280524 040624

الرجاء إعادة استعمال الورق

التسعة للإطار بحيث تشمل المجال المائي وإدماج المعلومات الجغرافية المكانية البحرية في البيئة الوطنية الأوسع للمعلومات الجغرافية المكانية.

وشدَّدَت لجنة الخبراء على أنّ من الأهمية بمكان، من الناحية الاستراتيجية، لأيّ برامج وطنية في المجالات المائي أو الهيدروغرافي أو البحري، أن تزيد في قيمتها والاعتراف بها في إطار البرامج الوطنية الأوسع لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية التي تدعم أولويات التنمية الوطنية، بما في ذلك القدرة على التصدي للتحديات المتصلة بالمناخ، وتحسين القدرة على الصمود، والتفاعل بين البر والبحر، والمناطق الساحلية، والحاجة الملحة إلى رصد ارتفاع مستوى سطح البحر، مع الاعتراف بأهميتها في تعميم الاقتصاد الأزرق وتحقيق القدرة المستدامة للسواحل على الصمود والتنمية الساحلية المستدامة؛ ورحبت اللجنة كذلك بخطة العمل المحدثة للفترة 2023–2024، وشجعت الفريق العامل على التوعية بالإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، وتعزيز تنفيذه على المستوى القُطري، وعلى كفالة أن يُحافَظ على جدوى الإطار من خلال استعراض منتظم وتحديثات منتظمة حسب الضرورة.

وهنأَتِ لجنة الخبراء الفريق العامل على الإعلان بأن الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية هو إجراء متصل بالعقد اضطلعت به اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في إطار عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

ويقدم الفريق العامل في التقرير معلومات عن التقدم الذي أحرزه، بما في ذلك استعراض خطة عمله وأنشطته. ويناقش مجالات التركيز في خطة عمله المحدثة للفترة 2023–2024 والجهود المبذولة لمواصلة التوعية وتوفير التوجيه وتشجيع توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وإمكانية الحصول عليها وتكاملها لفائدة المجتمع والبيئة والاقتصاد. ويبلغ الفريق العامل بأنه يعمل على النهوض بجدول أعمال المعلومات الجغرافية المكانية البحرية المتكاملة من خلال خطة عمله وتعزيز التعاون الفعال مع الشركاء، بما في ذلك المنظمة الهيدروغرافية الدولية، واللجنة التقنية 211 التابعة للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والتجمع المفتوح للخدمات الجغرافية المكانية، ومركز الأمم المتحدة العالمي للتميز في مجال الجيوديسيا.

ويقدم التقرير إلى لجنة الخبراء تفاصيل عن ثلاثة مجالات ذات أولوية للفريق العامل: (أ) فهم أثر الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام؛ (ب) تنفيذ الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية على الصعيد القطري؛ (ج) تحقيق التكامل بين المجالات الأرضي والبحري والمشيد والمساحي. واعترافا بالآثار العميقة المترتبة على الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، يسلط الفريق العامل الضوء على جهوده الرامية إلى توضيح الأثر الكبير المترتب على الاتفاق مع التركيز على إثراء استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية. ويسلط الفريق العامل الضوء أيضا على استخدام الذكاء الاصطناعي لتيسير تنفيذ الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة 265/78 بشأن اغتنام الفرص التي تتيحها نظم الذكاء الاصطناعي المأمونة والمؤمَّنة والموثوقة لأغراض التنمية المستدامة. ويناقش كذلك الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل في مختلف المجالات ووضع وثيقة توجيهية شاملة تتماشى مع المسارات الاستراتيجية لإطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية

المكانية بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بإدارة الأراضي وتنظيمها والاستفادة من مختبر الابتكار والتكنولوجيا المشترك بين المنظمة الهيدروغرافية الدولية وسنغافورة كبوتقة للتجريب.

ويقدم التقرير إلى لجنة الخبراء سردا لاجتماع الخبراء السادس للفريق العامل، الذي عُقد في آذار/مارس 2024 إلى جانب حلقة دراسية دولية بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، نظمتها الأمم المتحدة حول موضوع "الإدارة الفعالة والمتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية". وسلط العرض الرئيسي في الحلقة الدراسية الدولية الضوء على مجالات حاسمة، بما في ذلك استخدام الحيز البحري تحت سطح الماء وتعيين المناطق البحرية المحمية في الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. وشددت الحلقة الدراسية الدولية على أهمية المعلومات الجغرافية المكانية البحرية المتكاملة لحماية الحياة البحرية، ولتعزيز توافر المعلومات الجغرافية المكانية البحرية وإمكانية الوصول إليها من خلال تنفيذ الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية على الصعيد القطري من أجل الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وهو أمر حيوي للتصدي للتحديات المتصلة بالمناخ وتحسين القدرة على الصمود، وبهم بشكل خاص الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ويتضمن التقرير عدة اقتراحات لتعزيز التعاون، يقصد بها أن تنظر فيها لجنة الخبراء، بهدف إحراز تقدم في مجالات العمل الثلاثة ذات الأولوية. والفريق العامل ملتزم بتعزيز تنفيذ الإطار التشغيلي للإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية بالاقتران مع إطار الأمم المتحدة المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية، وبتعزيز النهوض بالإدارة المتكاملة للمعلومات الجغرافية المكانية البحرية. ويأتي ذلك اعترافا بضرورة تنسيق الجهود للتوصل إلى حلول مستدامة ومتكاملة، حيث أن لها أهمية حاسمة لمعالجة آثار المناخ ولفائدة المجتمع والبيئة والاقتصاد.